



المملكة الاردنية الهاشمية

دائرة الشؤون الفلسطينية

مديرية الدراسات والإعلام

"الانتهاكات الاسرائيلية في القدس المحتلة"،

خلال شهر آب، ٢٠١٧.

فهرس المحتويات	
الصفحة	الموضوع
٣	موجز تنفيذي
٥	أ. شهداء وجرحى
٦	ب. أسرى ومعتقلين
٧	ت. إقتحامات لتجمعات سكنية
٨	ث. إنتهاكات ضد المقدسات
٩	ج. حواجز عسكرية مفاجئة، وإغلاقات
١٠	ح. مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة
١٣	خ. أنشطة استيطانية وتهويدية
١٥	د. هدم منازل ومنشآت سكنية
١٦	ذ. أنتهاكات المستوطنين
١٧	ر. "هيومن رايتس ووتش": إسرائيل تجرد المقدسيين من إقاماتهم

موجز تنفيذي:

واصل الاحتلال الاسرائيلي، خلال الشهر موضع التقرير، أب، ٢٠١٧، انتهاكاته المعهودة ضد القدس المحتلة، بسكاتها ومقدساتها وممتلكاتها، في تحد صارخ لجملة من المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية ذات الصلة، أبرزها:

* تسبب أنشطته العدوانية بجرح عديد من المواطنين المقدسيين؛ إلى جانب مواصلته ذلك الجانب البشع من سياسات العقاب الجماعي التي دأب على إيقاعها بحق ذوي وعوائل شهداء مقدسيين، بما فيه بحجز جنامين عدد منهم، بذريعة أن يشكل ذلك رادعا لآخرين عن أن يحدوا حذوهم في القيام بعمليات ضد الاحتلال، وصولا الى التلويح بدفنها في مقابر الارقام.

* إعتقاله نحو ١٩٤ مواطنا مقدسياً، بينهم قُصّر ونساء؛ بالترافق مع جملة من الانتهاكات المألوفة لحقوقهم الأساسية، سواء أثناء عمليات الاعتقال أو التحقيق أو قضاء المحكمة.

* إقتحامه لنحو ٤٧ تجمعاً سكنياً مقدسياً، مع ما يتخللها من انتهاكات مألوفة لحقوق الانسان الفلسطيني، بما فيه إصابة بعض منهم، جراء استهدافهم من قبل قوات الاحتلال.

* سلسلة من الانتهاكات ضد الاقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، بما فيه اقتحامه من قبل نحو ٣٦١٧ مستوطناً يهودياً، الاكثر مقارنة بأي شهر آخر منذ وقوعه بقبضة الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧.

* مواصلة التضييق على التحرك الحر والامن للمواطنين المقدسيين، سواء داخل مدينتهم أو منها وإليها، كما بإغلاق قوات الاحتلال العديد من شوارع وطرق بلدة سلوان، جنوب الاقصى المبارك، لدى افتتاح أول كنيس يهودي فيها.

* مصادرة، تدمير، والاعتداء على عديد من ممتلكات المدينة المحتلة، العامة والخاصة على السواء، بالتعارض مع ما يوفره القانون والمعاهدات الدولية من حماية للواقعين تحت نير الاحتلال، كالمادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تحظر على دولة الاحتلال "أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير".

* أنشطة إستيطانية وتهويدية، بما فيها تهديد إحتلالي بهدم منازل تعود لبدو فلسطينيين في جبل البابا، شرق المدينة، في سياق التمهد للمخطط الاستيطاني الضخم المعروف بـ "ايه ١"، الهادف لوصول القدس المحتلة بمستوطنة "معاليه ادوميم" [شرق المدينة]؛ وافتتاح أول كنيس في بلدة سلوان، الملاصقة من الجنوب للحرم القدسي الشريف؛ وتقارير اسرائيلية تتحدث عن سعي وزير الامن الداخلي في حكومة الاحتلال، جلعاد أردان، لإيجاد "حلول أمنية" لبناء حي استيطاني جديد في بلدة سلوان.

* مواصلة هدم / توجيه إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية مقدسية، وبخاصة في بلدة سلوان، بما فيه بمزاعم عدم الترخيص؛ في وقت يفرض فيه الاحتلال وكما هو معروف شروطاً أقل ما يقال بأنها تعجيزية للحصول على هكذا رخصة.

* مواصلة المستوطنين اليهود إعتداءاتهم وانتهاكاتهم ضد المواطنين المقدسيين وممتلكاتهم، بما فيه تنظيمهم، وبحمائية مشددة من قوات الاحتلال، مسيرات استفزازية، بمناسبة إحيائهم ما يُسمى بذكرى "خراب الهيكل" المزعوم - استمرت من ساعة متاخرة من ليل الاثنين، ٧/٣١، إلى فجر الثلاثاء، ٨/١ - استباحوا خلالها البلدة القديمة.

بأدناه عرض لأبرز إنتهاكات الاحتلال هذه خلال الفترة موضع التقرير، آب، ٢٠١٧:

أ. شهداء وجرحى:

كانت الفترة موضع التقرير، آب، ٢٠١٧، خلواً من ارتقاء شهداء مقدسيين على يد قوات الاحتلال الاسرائيلي، في واقعة نادرة منذ اندلاع الهبة الشعبية الفلسطينية نهاية العام ٢٠١٥، وإن لم تخلو من جرح العديد منهم في مواجهات مع قوات الاحتلال.

تلويح إحتلالي بدفن شهداء مقدسيين في مقابر الأرقام:

واصل الاحتلال الاسرائيلي ممارسة ذلك الجانب البشع من سياسة العقاب الجماعي الذي دأب على إيقاعه بحق ذوي وعوائل الشهداء المقدسيين ممن قضوا برصاص قوات الاحتلال، بما فيها بحجزه جثامينهم في ثلاجات الاحتلال، بزعم أن يكون ذلك رادعاً من أن يقدم آخرون على مقاومة الاحتلال من خلال تنفيذ عمليات ضده؛ رغم طلبات عديدة صدرت خلال الفترة الماضية عن أعلى هيئة قضائية إحتلالية [المحكمة العليا] بتحديد مصيرهم والبت فيه.

الاحتلال الاسرائيلي لم يكن ليكتفي بهذه الممارسة المنافية للنواميس الشرعية والقوانين الدولية ذات الصلة التي توجب إحترام حقوق الانسان في الدفن بكرامة وبما يتناسب مع معتقداته؛ وإنما ها هي مصادر إسرائيلية تتحدث عن مصادقة وزير دفاع الاحتلال، أفيغور ليبيرمان، الاربعاء، ٨/١٦، على طلب من وزير امن الاحتلال الداخلي، جلعاد اردان، بدفن شهداء فلسطينيين يحملون الهوية الإسرائيلية [ما يعني شمول المقدسيين] في مقابر الأرقام، لاستخدامهما كورقة لغايات التفاوض مع حماس لاستعادة الجنود والإسرائيليين الذين تزعم اسرائيل أنهم محتجزين لديها في قطاع غزة؛ تطبيقاً لقرار بالخصوص أصدره المجلس الوزاري الإسرائيلي الأمني - السياسي المصغر "الكابينت" بداية العام الجاري، والقاضي بعدم تسليم جثث لمنفذي عمليات ينتمون للحركة.

وبحسب التصريحات الإسرائيلية، فإن الحديث يتصل بجثماني الشهيدين مصباح أبو صبيح، والمتهم بتنفيذ عملية إطلاق نار في تشرين اول، ٢٠١٦، في حي الشيخ جراح المقدسي؛ والشهيد فادي قنبر، المتهم بتنفيذ عملية دهس لجنود احتلاليين على مدخل قرية جبل المكبر، جنوب القدس المحتلة، في كانون ثاني الماضي.

المحكمة العليا الاسرائيلية من جانبها أمهلت نيابة الاحتلال العامة لتصدر رداً بشأن التماس قدمته لها "هيئة شؤون الأسرى والمحررين" الفلسطينية، بإصدار أمر مؤقت بمنع "نقل جثامين الشهداء إلى مقابر الأرقام"، لحين موعد المحكمة المقرر في الثالث عشر من أيلول.

الأثنين، ٨/٢١، قدمت هذه النيابة ردها، زاعمةً فيه أنه لا يوجد حتى اللحظة أي قرار رسمي بنقل جثامين الشهداء لمقابر الأرقام، وأنه وفي حال تم القرار سيكون هناك عدة إجراءات وسيتم إبلاغ المحكمة ومحامي العائلات بالأمر قبل تنفيذه لمناقشته وستكون هناك إمكانية للاعتراض عليه، مضيفاً بأن ما تم نشره بالخصوص هي تقارير صحفية فقط؛ وإن أقرت بأنه

تم دفن ٤ من شهداء الضفة الغربية في مقابر الارقام [عبد الحميد ابو سرور، محمد الطرايرة، محمد الفقيه، ورامي عورتاني].

ب. أسرى ومعتقلين:

طبقاً لـ "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان" المقدسي، إعتقل الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، آب، ٢٠١٧، (١٩٤) مواطناً مقدسياً، بينهم ٧ سيدات وفتاة قاصر، ١٠ أطفال (أقل من سن المسؤولية وهو أقل من ١٢ عاماً)، ٥٨ طفلاً قاصراً، و٥ مسنين.

في الاتناء، واصل الاحتلال انتهاكاته المعهودة ضد الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين، بما فيهم المقدسيين، سواء أثناء عمليات الإعتقال أو التحقيق أو قضاء المحكومية، بالإضافة لجملة من الأحكام المغلظة، أبرزها:

* ما كشف عنه محامي "هيئة شؤون الأسرى والمحررين" الفلسطينية، لؤي عكة، من شهادة للأسير المقدسي، الشاب محمد شماسنة (١٨ عاماً)، يروي فيها ما تعرض له من تحقيق قاس واعتداءات وضرب، واستغلال لإصابته لانتراع إعتراقات منه، حينما قامت قوة احتلالية بمداهمة منزله، في بلدة قظنة، في الرابع من نيسان الماضي، حيث وطوال الطريق الى معسكر احتلالي لم يتوقف الجنود عن ضربه. وحتى عندما أنزلوه من الجيب العسكري لم يتوقفوا لحظة عن ضربه والاعتداء عليه بأعقاب البنادق على مختلف أنحاء جسده، ما تسبب له بنزف وجرح غائر في الرأس وكسور، وآلام حادة في صدره، بات تنفسه معها صعباً، تطلب نقله إلى مشفى العفولة لتلقي العلاج وتجبير الكسور، ليملك يومين فيه ولينقل فيما بعد إلى مركز توقيف المسكوبية [في القدس] للتحقيق معه، لم يتوقف المحققون معه خلاله عن شتمه بأسوأ الألفاظ والبصق عليه، وتعمد إيذائه وضربه على أطرافه المكسورة لإجباره على الاعتراف بالتهم الموجهة ضده.

* عدة إفراجات إحتلالية مشروطة، بما فيها الإفراج بشرط الحبس المنزلي لاسبوعين وكفالة مالية الف شيقل، عن الفتى يزن الرجبي؛ وعن الشاب رامي الفاخوري، بشرط الإبعاد عن الأقصى المبارك لشهر، وعن القدس القديمة لأسبوع؛ وعن الفتى خالد الباسطي، بشرط الإبعاد عن الأقصى المبارك وإلى خارج المدينة المحتلة لشهر كامل؛ وعن ٤ أشقاء مقدسيين [أحمد ومحمود ومعاذ ومؤيد ادريس، ممن تتراوح اعمارهم بين ٢٢ و ٣٣ عاماً]، بكفالة مالية وبشرط الحبس المنزلي والإبعاد عن الأقصى المبارك، ممن كان أعتقلوا بتهم مختلفة، بينها الفاء حجارة باتجاه الاحتلال [رافق إعتقال قوات الاحتلال الشاب معاذ إعتدائها عليه بالضرب المبرح، نجم عنها إصابته بخلع بالكتف ورضوض مختلفة. الأمر نفسه بالنسبة لشقيقه أحمد، نجم عنه إصابته بكسر في أنفه ورضوض في الكتف والرأس والظهر، ما استدعى نقله للعلاج في المشفى]؛ وعن الشيخ نور الدين الرجبي، أحد أئمة وخطباء مساجد القدس المحتلة، بشرط الإبعاد عن مدينة القدس المحتلة وبلدتها القديمة لمدة أسبوع، وبكفالة مالية مقدارها ٥ آلاف شاقل.

* إعتقال قوات الاحتلال الطفل مصطفى أبو جمل، بعد الاعتداء عليه بالضرب بصورة وحشية.

* إعتقال قوات الاحتلال الشيخ نور الدين الرجبي [إمام وخطيب في مساجد القدس المحتلة] بعد الاعتداء عليه بصورة وحشية.

* إقتحام قوة إحتلالية رفقة كلاب بوليسية متوحشة، فجر الثلاثاء، ٨/٢٢، منزل المواطن محمد فروخ، ببلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك، إعتدت خلالها على المتواجدين بالضرب، بما فيه زوجته، ما أدى لكسر في واحد من أصابع قدمها، ناهيك عن تخريب محتويات المنزل بالكامل، قبل أن تعتقله هو وابنته هبة (١٥ عاماً).

* إعتقال قوات الاحتلال، الخميس، ٨/٢٤، مدير التعليم الشرعي بدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، ناجح بكيرات، على خلفية طلبه من طلاب مدرسة ثانوية الأقصى الشرعية [الكائنة داخل الأقصى المبارك] عدم مغادرة المدرسة والاعتصام في المكان، احتجاجاً على إخضاع قوات الاحتلال كتبهم المدرسية للتفتيش، بزعم تبعيتها للمناهج الفلسطيني وإصدارها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

* خطف مستعربين [قوات احتلالية تتخفى في صورة مدنية، بما فيه ارتداء الزي الفلسطيني]، الطفل محمد الصاوي، بعد أن أوسعوه ضرباً في الشارع الرئيسي ببلدة العيزرية، جنوب شرق القدس المحتلة.

* مدهمة قوة احتلالية كبيرة، فجر السبت، ٨/٢٦، منزل عائلة جبر في مخيم شعفاط، في القدس المحتلة، بالترافق مع تخريبها محتوياته بالكامل واعتدائها بالدفع على كافة أفراد العائلة، قبل اعتقالها الشابين محمد وطه (٢٥ و٣٢ عاماً). عملية الإقتحام والتحقيق الميداني مع أفراد الاسرة، وبينهم طفل وطفلة (١٠ و١٢ عاماً)، استمرت لـ ٥ ساعات.

ت. اقتحامات لتجمعات سكنية:

واصلت قوات الاحتلال اقتحاماتها المعهودة لتجمعات سكنية فلسطينية، بما فيها المقدسية [طبقاً لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، اقتحمت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، آب، ٢٠١٧، نحو ٥٤٠ تجمعاً سكنياً فلسطينياً، بينها ٤٧ تجمعاً مقدسياً]، بالترافق مع جملة من الانتهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني، بما فيه بالاعتداء على ممتلكاته، العامة والخاصة على حد سواء، وانتهاك حرماته، ومنها:

* اقتحامها ولعدة مرات، الثلاثاء، ٨/٨، حي أبو الجمل في قرية جبل المكبر، جنوب القدس المحتلة، وقيامها بتصوير المنشآت فيه.

* اقتحامها، فجر الخميس، ٨/١٠، حي المطار في مخيم قلنديا، شمال القدس المحتلة.

* اقتحامها، الأحد، ٨/١٣، بلدة العيسوية، وسط القدس المحتلة، وشروعها بدهم شوارعها وأحيائها.

* اقتحامها، الثلاثاء، ٨/٢٢، بلدة العيزرية، جنوب شرق القدس المحتلة، ودخولها في مواجهات مع المواطنين، مستخدمةً ضدهم قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع، ما أدى

لإصابة العشرات منهم بحالات اختناق، بالترافق مع اعتدائها على عائلة الأسير حسن أبو الريش، قبل أن تفتش منزله وتعيث فيه خراباً.

ث. إنتهاكات ضد المقدسات:

واصل الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير انتهاكاته ضد المقدسات في القدس المحتلة، وفي مقدمتها الأقصى المبارك، في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، والتي تؤكد على اسلامية الموقع الشريف ونفي أي علاقة يهودية مزعومة به، كان أبرزها اقتحام الموقع الشريف من قبل ٣٦١٧ مستوطناً يهودياً [تقديرات "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان"]، ليكون الأكثر مقارنة بأي شهر آخر منذ وقوعه في قبضة الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧، بالترافق مع تعدد العديد منهم أداء طقوس وصلوات دينية يهودية في المكان، في تناقض حتى مع ترتيبات تقول سلطات الاحتلال بأنها سبق وأن توصلت إليها مع إدارة الاوقاف الاسلامية عقب ذلك الاحتلال، تضمنت السماح لغير المسلمين بزيارته، بما فيه اليهود، لكن بدون الصلاة فيه.

من بين هؤلاء المقتحمين نحو الف ممن اقتحموه الثلاثاء، ٨/١، بمناسبة إحياء اليهود ما يُسمى بذكرى "خراب الهيكل"؛ وإثنين من أعضاء الكنيسة، بما فيه الحاخام المتطرف، يهودا غليك، المعروف بتشجيعه لليهود على اقتحام الموقع الشريف وحتى السماح لهم بأداء صلوات فيه، إنفاذاً لقرار اتخذه رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، تضمن السماح لأعضاء الكنيسة باقتحام الموقع الشريف، متراجعاً عن قرار سابق له كان اتخذه نهاية العام ٢٠١٥ وتضمن في حينه منع أعضاء الكنيسة وكبار السياسيين الاسرائيليين من اقتحام الموقع الشريف، لتخفيف التوترات في المكان. علماً أنه وبحسب قرار نتنياهو الجديد، فإنه وفي حال مرت الزيارة بشكل "سلس"، فسيتم دراسة الخطوات القادمة، على حد تعبيره.

في الوقت ذاته، وبينما كان الاحتلال يسهل من اقتحامات المستوطنين اليهود للموقع الشريف، كان يضيق على رواده الفلسطينيين، **بما فيه:**

* إبعاده ٢٠ مواطناً فلسطينياً عن القدس المحتلة، ١٢ منهم عن الأقصى المبارك [تقديرات "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان"].

* تشديد شرطة الاحتلال من تواجدها على أبواب الأقصى المبارك، مانعة بعض الشبان والنساء الفلسطينيين من الدخول إليه في حين احتجزت الهويات قبل دخول المصلين إليه.

* تعدد قوات الاحتلال الاعتداء على وأعتقال بعض المواطنين الفلسطينيين من رواد الموقع الشريف، بما فيه الاعتداء بالضرب على الشاب المقدسي، محمد أبو صبيح، قبل أن تعتقله وتقتاده الى أحد مراكزها في المدينة.

* مواصلة قوات الاحتلال تضييقاتها على العاملين في الموقع الشريف، بما فيه بمنعها أحد حراسه، مهدي العباسي، من دخول المسجد والالتحاق بعمله؛ وكذا الأمر بالنسبة للحارس، حمزة النبالي، الذي أبلغته شرطة الاحتلال، بقرار منع ساري المفعول حتى بداية العام المقبل.

* منع سلطات الاحتلال ولليوم الثاني على التوالي، الأربعاء، ٨/٩، أهالي مدينة أم الفحم في الداخل الفلسطيني، من الدخول إلى الأقصى المبارك والصلاة فيه.

* إجبار قوات الاحتلال حراس الأقصى المبارك على ترك مسافة كبيرة تفصلهم عن المسار الذي يسلكه المستوطنون اليهود لدى اقتحامهم وتجوأهم في باحات الموقع الشريف.

لجان كشف الأضرار عن اقتحامات الأقصى: سلطات الاحتلال عبثت بالمسجد:

بما له صلة، أكدت النتائج الأولية للجان حصر الأضرار التي نجمت عن اقتحامات الاحتلال للأقصى المبارك، في الفترة ما بين ١٤ إلى ٢٧ تموز الماضي، إتلاف شرطة الاحتلال محتويات في أقسام في الأقصى المبارك، ولكن دون المس بالموجودات التاريخية.

وأوضحت التحقيقات التي أشرفت عليها دائرة الاوقاف الاسلامية في القدس المحتلة، تعرض الموقع الشريف، لحملة تفتيش وعبث بممتلكاته، يومي الجمعة والسبت وصباح الأحد، ١٤ و١٥ تموز طالت معظم جنباته ودوائره ومصلياته.

أدانت الدائرة وبشدة "إتلاف قوات الاحتلال موادا كيميائية تستخدم لتنظيف وترميم الوثائق القديمة في قسم المخطوطات، وكذلك تكسير عشرات أقفال الغرف والخزائن المغلقة وبعثرة محتوياتها والعبث فيها، مما يشكل انتهاكا قانونيا صارخا واعتداء غير مبرر ضد حرمة وقداسة مرافق المسجد الأقصى المبارك"، مشيرة إلى إقدام الاحتلال على اقتحام وفتح أجهزة الكمبيوتر في مركز المخطوطات، وربما أخذه نسخا من الملفات الإلكترونية الموجودة عليها رغم أن الملفات لا تزال موجودة على أجهزة المركز دون نقصان".

ج. حواجز عسكرية مفاجئة، وإغلاقات:

واصل الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير تضييقاته المعهودة على تنقلات المواطنين المقدسيين داخل ومن وإلى مدينتهم المحتلة، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية، عادة ما تكون طويلة أو غير آمنة، في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم او قضاء حاجياتهم؛ بما فيه بنصبه حواجز عسكرية مفاجئة، ناهزت - بحسب تقديرات "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية - الـ ٣٤ حاجزاً.

الأمر نفسه بالنسبة لتعمد قوات الاحتلال إغلاق بعض من أحياء المدينة، كما هو الحال لدى افتتاح وزراء وأعضاء كنيست وحاخامات، الخميس، ٨/٢٤، كنيسا يهوديا في حي بطن الهوى، ببلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك، وسط إغلاق وحصار مشدد طال عدة أحياء من البلدة سلوان، استمر لأكثر من ٥ ساعات متواصلة، فإرضة على السكان حالة أشبه ما تكون بمنع التجوال، بحسب إفادة زهير الرجبي، رئيس لجنة حي بطن الهوى لـ "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان"؛ ولاحقا لدى تنفيذ وزير أمن الاحتلال الداخلي، جلعاد أردان، الأحد، ٨/٢٧، جولة استنزائية في البلدة، أغلقت قوات الاحتلال خلالها شارع رئيسياً، وكذا المناطق التي مر منها الوزير المذكور.

ج. مصادرة، تدمير، والإعتداء على ممتلكات عامة وخاصة:

كما وشهدت الفترة موضع التقرير، جملة من مصادرات الاحتلال، تدميره، واعتدائه على ممتلكات مقدسية، عامة وخاصة على السواء، **أبرزها:**

* تفجير قوات الاحتلال، فجر الاربعاء، ٨/٩، منزل المواطن خليل العباسي بحي عين اللوزة، ببلدة سلوان، قبل أن تُشرع بمداهمته وتفتيشه.

* تفجير قوات الاحتلال الباب الرئيسي لمنزل المواطن رياض أبو تايه بحي عين اللوزة، ببلدة سلوان، قبل أن تُشرع بمداهمته وتفتيشه بصورة استفزازية، والعبث بمحتوياته.

* مداهمة مخابرات الاحتلال، فجر الاربعاء، ٨/٩، منزل المواطن ناصر عبد اللطيف، في حارة السعدية من القدس القديمة، قبل أن تفتشه وتتلقت بعضاً من محتوياته.

* شن طواقم مشتركة من الضريبة التابعة لبلدية الاحتلال في القدس المحتلة وقوات الاحتلال، حملة طالت عدد من المحال التجارية في أسواق البلدة القديمة، وصفها التجار بأنها كيدية وغير مبررة، أضطر عدد كبير منهم لإغلاق محالهم، تحسباً من فرض تقديرات عادةً ما تكون عالية وحتى خيالية.

* شروع بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، بهدم بناية من طابقين تعود للمواطن عبد الله حمدان، في بلدة العيسوية، وسط القدس المحتلة، بحجة البناء دون ترخيص. البناية شُيّدت قبل عشر سنوات، على بناء قديم عمره أكثر من خمسة عقود، وفيها شقق سكنية ومحال تجارية.

بحسب عضو لجنة المتابعة في البلدة، محمد أبو حمص، فإن قوات احتلالية يقدر عددها بين ٤٠٠ الى ٥٠٠ جندي اقتحمت البلدة في الرابعة فجراً، ومنعت المصلين من التوجه الى المسجد لصلاة الفجر، في حين انشغل ما بين ٥٠ إلى ٨٠ عامل بتفريغ المنزل والمحال التجارية من محتوياتها، ورميها في الشارع الرئيسي، تمهيداً لعملية الهدم.

* اقتحام قوات الاحتلال منزل السيدة فدوى حمادة (٣٠ عاماً) في قرية صور باهر، جنوب مدينة القدس، والمتهمة بتنفيذ عملية طعن في منطقة باب العمود بالمدينة المحتلة، قامت خلالها بتفتيشه وتخريب محتوياته، كما صادرت بعض منها.

* هدم بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، مغسلة سيارات في حي بيت حنينا، شمال القدس المحتلة، تعود لعائلة بدر، بحجة عدم الترخيص.

* هدم قوات الإحتلال، روضة للأطفال في تجمع جبل البابا البدوي في بلدة العيزرية، جنوب شرق القدس المحتلة، ومصادرتها جميع محتوياتها.

* منع قوات الاحتلال طلاب مدرسة ثانوية الاقصى الشرعية [الكائنة داخل الاقصى المبارك]، الخميس، ٨/٢٤، من دخول مدرستهم بحقائبهم المدرسية، بذريعة أن الكتب التي يحملونها

مصدرها السلطة الوطنية الفلسطينية وتتبع المنهاج الفلسطيني، ما اضطر إدارتها، لتوزيع الكتب على طلابها في ساحة الإمام الغزالي أمام الأقصى المبارك.

* إخضاع قوات الاحتلال المتمركزة على بوابات الأقصى المبارك الرئيسية، الأحد، ٨/٢٧، طلاب المدارس الشرعية الكائنة داخل الموقع الشريف، لتفتيشات استفزازية، خلال دخولهم إليها.

* مراهمة نحو ٢٠ جندياً إحتلالياً مدججين بأسلحتهم، الخميس، ٨/٢٤، مدرسة دار الأيتام الإسلامية الثانوية في البلدة القديمة من القدس المحتلة، وأعتقالها إثنين من طلابها، بزعم رشقهما بالحجارة عناصر الاحتلال.

* ما أفاد به تقرير لـ "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان"، الأحد، ٨/٢٧، من ظهور تشققات في منزل يعود لعائلة المواطن لطفي صيام، في حي وادي حلوة، ببلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك؛ بسبب من الحفريات الاحتلالية المتواصلة أسفل الشارع الرئيسي لشق المزيد من الأنفاق باتجاه الجدار الجنوبي للموقع الشريف وتفريغ الأتربة منها. علماً أنه طالما شهدت المنطقة ذاتها خلال الفترات السابقة، وخاصة في فصول الشتاء، العديد من الانهيارات الأرضية، والتشققات والتصدعات في مباني المنطقة، بسبب من هذه الحفريات المتواصلة.

* إفتتاح كنيس يهودي في حي بطن الهوى، من بلدة سلوان، يعود لعائلة أبو ناب بعد وضع اليد عليه وتحويله الى بؤرة استيطانية.

* منع قوات الاحتلال، الاثنين، ٨/٢٨، مركز ييوس الثقافي، الكائن وسط المدينة المحتلة، من عقد ندوة ثقافية فيه، لمناقشة مقالة بحثية بعنوان: "الوصاية على المسجد الأقصى في ظل إدارة الاتفاقيات"، بحجة تنظيمها من قبل حركة حماس.

* محاولة جرافة احتلالية هدم الجزء الغربي من سور مقبرة الشهداء، التي تشكل امتداداً لمقبرة اليوسيفية في منطقة باب الاسباط؛ بما فيه تمهيدا لعمل حديقة ومسارات خاصة بالمستوطنين والسياح، لولا تصدي المواطنين لها ومنعها من دخول أرض المقبرة، في حين تمكنت من هدم جزء من سور "سوق الجمعة" القريب.

اللجنة الرئاسية لشؤون الكنائس في فلسطين: إقرار صفقة "باب الخليل" سياسي بامتياز

ويستهدف مدينة القدس:

من جهتها، أكدت اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس في فلسطين أن القرار الجائر الذي صدر عن المحكمة المركزية الإسرائيلية بخصوص الصفقة المشبوهة التي عقدت في زمن البطريك السابق ارينيوس في العام ٢٠٠٤ وعرفت بصفقة "باب الخليل" في القدس، سياسي بامتياز، ويستهدف مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين".

ودعت اللجنة خلال اجتماعها الطارئ الذي عقد لمناقشة تداعيات هذا القرار [إشارة لمصادقة محكمة الاحتلال المركزية في القدس، الاثنين، ٧/٣١، على صحة وثائق قدمتها إليها جمعية "عظيرت كوهانيم" الاستيطانية - التهودية تزعم بأنها أبرمتها مع ممثلين عن بطيريركية الروم الارثوذكس في القدس في العام ٢٠٠٤ تتصل بتأجير عقارات تقوم في منطقة هامة من المدينة المقدسة، هي منطقة باب الخليل]، لتوحيد جميع الجهود الوطنية الرسمية، والشعبية، من أجل مواجهته، وافشاله، مشيرة لتجاهل القرار المذكور جميع أساليب الغش، والرشوة، والخداع، التي استخدمها المستوطنون، وأحد المتعاونين معهم، داخل البطيريركية، من أجل تمرير هذه الصفقة.

اللجنة اوضحت أن حيثيات القرار تبين أن الجمعية المذكورة قد استخدمت كل اساليب الضغط الممكنة، بما في ذلك ممارسة الضغوط السياسية، ومن ورائها الحكومة الإسرائيلية، من أجل التأثير على قرار المحكمة، مؤكدة "أن القدس الشرقية هي مدينة محتلة، وقرار الضم الإسرائيلي هو باطل، ولا يحق لمحكمة تمثل الاحتلال أن تفرض قراراتها على الجزء المحتل من المدينة، لتكريس الأمر الواقع الاحتلالي عليها".

كما حذرت من الخطورة الكبرى التي تنطوي على هذا القرار المُستنكر، الذي يستهدف تعزيز السيطرة الاسرائيلية على هذا المدخل الهام للقدس، كما حذرت من تأثيراته على الوجود المسيحي في المدينة، لا سيما أنه ينتهك حرمة الكنيسة المقدسية، مؤكدة أن "إحباط هذا القرار هو موقف وطني بامتياز، وعلى هذه الخلفية فقد تمت مناقشته على أعلى المستويات في فلسطين، والأردن، بهدف تنسيق الخطوات المشتركة لإحباطه".

١٦ عاماً على إغلاق الاحتلال لـ "بيت الشرق" ومؤسسات فلسطينية هامة في القدس المحتلة:

حلت الخميس، ٨/١٠، الذكرى السادسة عشرة، لقيام الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق مؤسسات فلسطينية هامة في مدينة القدس المحتلة، بينها "بيت الشرق"؛ في سياق محاربه الوجود الفلسطيني في المدينة المحتلة، ضمن حملة كانت الأصب والأقسى منذ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، بحسب تقرير لوكالة الانباء الفلسطينية "وفا"، إلى درجة وصفها بأنها كانت إعادة احتلال للمدينة المقدسة.

شمل الاعتداء الإسرائيلي الصارخ في حينه، إضافة لإغلاق ٩ مؤسسات فلسطينية تعمل في مجال الخدمات الاجتماعية والإنسانية، بينها الغرفة التجارية، مصادرة مقتنيات بعض منها، كما بالنسبة لمكتبة "مركز الدراسات والأبحاث والخرائط".

القيادة الفلسطينية كانت أدانت هذا الاعتداء الإسرائيلي، كخرق ونقض لكل الاتفاقات المعقودة بين الجانبين، ومنها رسالة التعهد الإسرائيلي التي كان بعثها في ١١ تشرين أول، ١٩٩٣، شمعون بيريس، وزير الخارجية الإسرائيلي، إلى يوهان يورغن هولست، وزير خارجية النرويج، والتي أقرت فيها الحكومة الإسرائيلية بالوضع الخاص للمؤسسات الفلسطينية وعلى رأسها "بيت الشرق" في القدس الشريف، وجاء فيها: "أرغب أنؤكد لك بأن المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية وكذلك المصالح والحياة الكريمة ووضع فلسطيني القدس

الشرقية تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية ويجب الحفاظ عليها. ولذلك فإن جميع المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية بما يشمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية تحقق هدفا أساسيا للسكان الفلسطينيين. ولا داعي للقول بأننا لن نعيق نشاطاتهم، فعلى العكس فإننا سنقوم بتشجيعها على تأدية هذه المهمة الهامة".

خ. أنشطة إستيطانية وتهويدية:

تواصلت خلال الفترة موضع التقرير أنشطة الاحتلال الاسرائيلي الخاصة بتعزيز الاستيطان والتهويد في المدينة المحتلة ومحيطها، **أبرزها:**

١. تهديد إحتلالي بهدم منازل بدو جبل البابا:

نشر موقع صحيفة "هآرتس" الاسرائيلية، الاثنين، ٨/٢١، بأن رئيس الإدارة المدنية [ذراع الاحتلال للإدارة المدنية للاراضي الفلسطينية المحتلة]، يهدد بهدم منازل للبدو في منطقة جبل البابا، شرق مدينة القدس.

وبحسب الموقع، فإن الحديث يدور عن منازل وخيم لبدو فلسطينيين بالقرب من مستوطنة "معاليه أدوميم" وفي المنطقة المعروفة باسم "إي ١" [شرق القدس المحتلة]، رغم سابق صدور قرار عن المحكمة العليا الإسرائيلية، في شباط الماضي، يمنع هدم هذه المنازل حتى إيجاد تسوية بين السكان وتلك الإدارة.

وهدم الاحتلال أكثر من ٤٨ بيتا في تجمع جبل البابا خلال السنوات الاربع الماضية، ولكن السكان أعادوا بنائها من جديد.

ويقطن في التجمع نحو ٥٦ عائلة تضم ٣٠٠ فرد - نصفهم من الأطفال - ممن يتهددهم خطر التشرد والتهجير في أية لحظة، لتنفيذ المشروع الاستيطاني الضخم "E1"، الهادف لوصول القدس المحتلة بمستوطنة "معاليه ادوميم"، مع ما يعنيه ذلك في حال بلورته من شطر للضفة الغربية لنصفين، شمال وجنوبها، ما يجعله عرضةً لانتقادات دولية، كونه سيحول دون التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي القضاء على حلم إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا.

٢. افتتاح كنيس في حي بطن الهوى ببلدة سلوان:

افتتح وزراء وأعضاء كنيسة وحاخامات، الخميس، ٨/٢٤، كنيسا يهوديا في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، الملاصق للأقصى المبارك من الجنوب.

وبحسب "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان"، افتتح وزير الزراعة أوري آريئيل [من زعماء حزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف] وأعضاء كنيست وحاخامات، وحوالي ٣٠٠ مستوطن الكنييس في عقار يعود لعائلة أبو ناب، الذي تمت السيطرة عليه في العام ٢٠١٥.

وبحسب زهير الرجبي، رئيس لجنة حي بطن الهوى لـ "مركز معلومات وادي حلوة"، فإن المبنى عبارة عن ٥ شقق سكنية، يعتبر ذي طابع مميز بقبابه، تدعي الجمعيات الاستيطانية أنه كان في أواخر القرن ١٩ كنيسا لليهود اليمن، لتبدأ المطالبة بإخلاءه منذ العام ٢٠٠٤.

يقع العقار ضمن مخطط جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية - التهودية للسيطرة على ٥ دونمات و ٢٠٠ متر مربع من الحي المذكور، بحجة عودة ملكيتها لليهود قدموا من اليمن منذ عام ١٨٨١.

جواد صيام، مدير "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان"، حذر من أن وجود هذا الكنيس - الأول في بلدة سلوان - في بلدة ذات كثافة سكنية عالية، إنما هو لأسباب سياسية لا دينية لاستفزاز السكان وبسط المستوطنين سيطرتهم على الحي، وما ترديدهم دعوة "انضموا لفرحة إسرائيل"، إلا دعوة عامة لاقتحام البلدة بشكل دائم والتوجه إليها وأداء الصلاة في هذا الكنيس، بدلاً مما كانوا يفعلونه سابقاً حينما كانوا يتوجهون الى حائط البراق لأداء طقوسهم وصلواتهم، لافتاً الى ترافق افتتاح هذا الكنيس في وقت تهدد فيه بلدية الاحتلال بين الحين والآخر بهدم مساجد أو أجزاء منها في عدة مناطق من البلدة بحجة البناء دون ترخيص.

٣. سعي أردان لإيجاد "حلول أمنية" لبناء حي استيطاني جديد في سلوان:

في السياق ذاته، تحدثت القناة الأولى الاسرائيلية، عبر موقعها الالكتروني، الاثنين، ٨/٢٨، عن سعي وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال، جلعاد أردان، لإيجاد ما أسماه بـ "حلول أمنية" لبناء حي استيطاني يهودي جديد بالقرب من حي رأس العامود، ببلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك.

وبحسب القناة، يدور الحديث عن خطة تتضمن بناء مئات الوحدات السكنية الاستيطانية، والتي لم يتم الشروع بتنفيذها بسبب الصعوبات الأمنية لحماية المجمع الاستيطاني.

وبيّنت القناة أنه ومن بين الحلول الأمنية المقترحة؛ يجري فحص إمكانية توسيع النظام الأمني حول الطرق المؤدية للمجمع الاستيطاني المزمع بناؤه، لافتةً الى قيام أردان، وعدداً من ضباط شرطة الاحتلال، الأحد، ٨/٢٧، بجولة قرب المنطقة المخطط الشروع ببناء الحي الاستيطاني فيها، ناقلة عن أردان قوله، بأنه سيبدأ ما بوسعه لتوفير الأمن الشخصي لكل "عائلة يهودية تقرر السكن في سلوان".

د. هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية:

واصلت بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، خلال الفترة موضع التقرير، عمليات / إخطارات الهدم لمنازل ومنشآت سكنية في القدس المحتلة، وبخاصة في بلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك؛ بحجة البناء دون ترخيص، طالبت بحسب "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان" ١٣ منشأة [٤ منازل سكنية، غرفة سكنية، وبنية تشتمل على شقة سكنية ومحليين تجاريين]، أفضت إلى تشريد ١٨ مواطناً، بينهم ٨ أطفال (أقل من ١٨ عاماً)، أبرزها:

* إخطارات إحتلالية لـ ٢٣ عائلة فلسطينية تقطن في حي الفهيدات البدوي، شرق بلدة عناتا، شمال شرق القدس المحتلة، بهدم منازلها، بزعم وقوعها على الشارع الفاصل والواصل للمعسكر القريب من منطقة "عناتوت"، والتي لا يسمح بالبناء فيها.

* هدم بلدية الاحتلال في القدس المحتلة منزلاً بحي جبل المكبر، جنوب شرق القدس المحتلة، يعود للمواطن حمزة الشلودي، بحجة عدم الترخيص.

وبحسب العائلة، تمت عملية الهدم بدون سابق إنذار، لافتة الى تمكن محامي العائلة من استصدار أمرٍ من بلدية الاحتلال هذه بوقف عملية الهدم، إلا أن ذلك جاء بعد هدم الجزء الأكبر من المنزل.

* هدم بلدية الاحتلال غرفة سكنية قيد الإنشاء تعود لعائلة صيام، في حي بيت حنينا، شمال القدس المحتلة، بحجة البناء دون ترخيص. جرافات الاحتلال هدمت كذلك السور المحيط بالأرض.

* هدم بلدية الاحتلال بناية تعود لعائلة حمدان في قرية العيسوية [مؤلفة من طابقين، الأول منشآت تجارية، فيما الثاني شقة سكنية]، بحجة عدم الترخيص.

بحسب عضو لجنة المتابعة في القرية، محمد ابو الحمص، فقد منعت طواقم بلدية الاحتلال أصحاب المحال التجارية من الدخول الى محالهم لإخراج محتوياتها، مكتفية بما أخرجته هي منها فقط.

* هدم بلدية الاحتلال أجزاء من منزلين يعودان للمواطن عبد الكريم أبو اسنينة، في بلدة سلوان، فيما يوضح المواطن منصور نجم - المستأجر لهما - تعمد قوات الاحتلال محاصرة المنزلين والتحضير لهدمهما، دون سابق إنذار.

* هدم بلدية الاحتلال منزلاً في حي البستان، ببلدة سلوان، يعود لعائلة المواطن أبو حامد أبو اسنينة، بحجة البناء دون ترخيص.

* توزيع طواقم تابعة لبلدية الاحتلال، الاربعاء، ٨/١٦، دفعة جديدة من اخطارات وأوامر الهدم الادارية لعدد من منازل المواطنين في بلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك. [دأبت سلطات الاحتلال ومنذ العام ٢٠٠٥ على توزيع إخطارات هدم لنحو ٨٨ منزلاً في حي البستان من بلدة سلوان، بزعم بنائها على أرض تعود ليهود يمينيين قدموا إلى هنا منذ ثمانينات

القرن ١٩. تمكن السكان من خلال الحراك الشعبي والقانوني من تأجيل وتجميد هذه القرارات طوال الفترة الماضية، حتى أصبحت واجبة النفاذ مع رفض بلدية الاحتلال - التي تخطط لإقامة ما يسمى بـ "حديقة الملك" على أنقاضها - كافة المخططات التي قدمها السكان والتي تؤكد سلامة موقفهم].

* توزيع بلدية الاحتلال، الجمعة، ٨/٢٥، أوامر استدعاء لعدد من أصحاب المنازل في عدة أحياء من بلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك، بخصوص إخطارات هدم إدارية لهذه المنازل، بحجة البناء دون ترخيص.

ذ. انتهاكات المستوطنين:

إلى جانب انتهاكاتهم واستفزازاتهم المشار إليها أعلاه، فيما يتعلق باقتحاماتهم شبه اليومية للحرم القدسي الشريف، وأداءهم صلوات وطقوس تلمودية في باحاته؛ واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم المألوفة الأخرى ضد المواطنين المقدسيين وممتلكاتهم، العامة والخاصة على السواء، مستفيدين من حماية كاملة وقوية من مختلف مؤسسات الاحتلال، ومنها:

* عربيات وبلطجة قام بها آلاف منهم في البلدة القديمة من القدس المحتلة، وصفت بالاستباحة، في ساعة متأخرة من ليل الاثنين، ٧/٣١، استمرت حتى فجر الثلاثاء، ٨/١، في سياق احيائهم لما يسمى بذكرى "خراب الهيكل"، تضمنت الاعتداء على ممتلكات المقدسيين ومحالهم التجارية وهي مغلقة، ومهاجمة الحي الإفريقي الملاصق للأقصى المبارك من جهة باب الناظر "المجلس"، ما دفع الشبان من الحي والأحياء المجاورة للتصدي لهذه العصابات التي انضمت إليها قوات الاحتلال في الاعتداء على المواطنين.

تخلل هذه الأنشطة الاستفزازية "النفخ في البوق"، ورفع أعلام دولة الاحتلال، وهتافات عنصرية تدعو لقتل العرب، وهدم الأقصى وبناء هيكلهم المزعوم، وايضا بحماية مشددة من قوات الاحتلال، التي أغلقت العديد من شوارع المدينة المقدسة ونشرت دورياتها العسكرية والشرطية في أنحاءها لحماية المستوطنين.

* دهس مستوطن أثناء قيادته سيارته في حي سلوان، جنوب الأقصى المبارك، ٨/١٠، ٤ أطفال، ما أدى لإصابتهم بجروح ورضوض، وليأذنه بالفرار.

* محاولتهم سرقة حجارة من الأقصى المبارك وتكسير الأشجار، إضافة الى قيامهم بتنظيم مسيرات وصلوات على أبوابه من الخارج.

ر. "هيومن رايتس ووتش": إسرائيل تجرد المقدسين من إقاماتهم:

قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، الثلاثاء، ٨/٨، إن إلغاء إسرائيل إقامات آلاف الفلسطينيين في القدس الشرقية على مر السنين، يوضح النظام المزدوج الذي تنفذه إسرائيل في المدينة المحتلة.

وأضافت أن نظام الإقامة يفرض متطلبات شاقة على الفلسطينيين للحفاظ على إقاماتهم، فضلا عن عواقب وخيمة لمن يخسرونها.

وقالت المنظمة: منذ بداية احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ وحتى نهاية ٢٠١٦، ألغت إسرائيل إقامة ١٤,٥٩٥ فلسطينيا من القدس الشرقية على الأقل، بحسب وزارة الداخلية الإسرائيلية. وبرتت سلطات الاحتلال معظم عمليات الإلغاء على أساس عدم إثباتهم أن القدس "محور حياتهم"، لكنها ألغت مؤخرا أيضا إقامة فلسطينيين متهمين بمهاجمة إسرائيليين كعقوبة لهم وكعقوبة جماعية ضد أقارب المتهمين المشتبه بهم. ويدفع النظام التمييزي العديد من الفلسطينيين إلى مغادرة مدينتهم فيما يصل إلى عمليات ترحيل قسري، كانتهاك خطير للقانون الدولي.

وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في المنظمة: "تدعي إسرائيل معاملة القدس كمدينة موحدة، لكنها تحدد قوانين مختلفة لليهود والفلسطينيين. يزيد التمييز المتعمد ضد فلسطيني القدس، بما في ذلك سياسات الإقامة التي تهدد وضعهم القانوني، من انسلاخهم عن المدينة".

وقابلت المنظمة ٨ عائلات مقدسية ألغيت إقاماتها بين شهري آذار وتموز ٢٠١٧، وراجعت خطابات إلغاء الإقامة وقرارات المحاكم وباقي الوثائق الرسمية، كما تحدثت إلى محاميهم، وأخفيت هوية أغلب من قوبلوا لحماية خصوصيتهم ومنع الأعمال الانتقامية المحتملة من السلطات الإسرائيلية.

وقال رجل ألغت إسرائيل إقامته، إن السبب هو تسلقه الجدار الفاصل الإسرائيلي، لحضور حفل زفاف عائلي في جزء آخر من الضفة الغربية. وقال آخر إن السلطات الإسرائيلية رفضت إصدار شهادات ميلاد لأطفاله الخمسة الذين ولدوا جميعا في القدس. أما باقي المقدسيين الذين لم يتمكنوا من الحصول على إقامة ممن تم لقاؤهم، فقالوا إنهم غير قادرين على العمل بشكل قانوني؛ والحصول على مستحقات الرعاية الاجتماعية؛ وحضور حفلات الزفاف والجنائز؛ أو زيارة أقاربهم المرضى ذوي الحالة الخطرة في الخارج، وذلك خوفا من رفض السلطات الإسرائيلية السماح لهم بالعودة إلى ديارهم.

وأدى رفض تجديد الإقامات، إلى جانب عقود من التوسع الاستيطاني غير المشروع وهدم المنازل والقيود المفروضة على البناء في المدينة، إلى زيادة الاستيطان غير المشروع من جانب اليهود الإسرائيليين في القدس الشرقية المحتلة، مع تقييد نمو السكان الفلسطينيين في الوقت ذاته. ويعكس ما سبق هدف الحكومة الإسرائيلية المتمثل في "الحفاظ على أغلبية يهودية قوية في المدينة"، كما جاء في الخطة الرئيسية لبلدية القدس (مخطط القدس لعام

(٢٠٠٠)، والحد من عدد السكان الفلسطينيين. وحدد المخططون هدفهم بجعل نسبة السكان "٧٠% يهود و٣٠% عرب"، قبل أن يعترفوا بأن "هذا الهدف غير قابل للتحقيق" في ضوء "الاتجاهات الديموغرافية" وعدلوه ليصبح ٦٠ إلى ٤٠. وشكل الفلسطينيون ٣٧ بالمئة من سكان القدس في ٢٠١٥ وفقا لـ "مكتب الإحصاء المركزي" الإسرائيلي.

وضمت إسرائيل القدس الشرقية بعد احتلالها عام ١٩٦٧، وبدأت بتطبيق قانونها الداخلي على المدينة، وطبقت "قانون دخول إسرائيل" لعام ١٩٥٢ على فلسطيني القدس الشرقية وقدمت لهم إقامة دائمة، وهي نفس الإقامة الممنوحة لأجنبي يريد العيش في إسرائيل. ويجوز للمقيمين الدائمين العيش والعمل والحصول على مزايا في إسرائيل، ولكن هذا الوضع مستمد من حضورهم، ويمكن سحبه إذا استقروا خارج إسرائيل، ولا يُنقل تلقائيا لأولاد أو زوج / ة غير المقيم / ة ويمكن إلغاؤه بناء على تقدير وزارة الداخلية.

ويتوفر طريق للمواطنة للمقيمين الفلسطينيين، لكن اختارت الأغلبية الساحقة عدم المضي فيه لانطوانه على تعهد بالولاء لإسرائيل، السلطة المحتلة. ولا تُمنح الجنسية لكل من يتقدم بالطلب، فمنذ عام ٢٠٠٣، قدم طلب الجنسية نحو ١٥ ألف فلسطيني من أصل ٣٣٠ ألف، ووافقت السلطات الإسرائيلية على أقل من ٦ آلاف منهم.

وقالت المنظمة: على مدى عقود، ألغت السلطات الإسرائيلية إقامة فلسطينيين مقدسيين استقروا خارج إسرائيل فترة ٧ سنوات أو أكثر دون تجديد تصاريح خروجهم أو عند حصولهم على إقامة دائمة أو جنسية البلد الذي استقروا به. ومع ذلك، حدثت معظم عمليات الإلغاء بعد عام ١٩٩٥، بعد إعادة وزارة الداخلية الإسرائيلية تفسير قانون دخول إسرائيل لعام ١٩٥٢ للسماح بإلغاء إقامة أولئك الذين لم يعملوا للحفاظ على القدس كـ "محور حياتهم". وبموجب التفسير الجديد، بدأت السلطات الإسرائيلية أيضا بإلغاء إقامة المقدسيين الفلسطينيين الذين يعيشون في أجزاء أخرى من فلسطين خارج حدود بلدية القدس أو ممن درسوا أو عملوا في الخارج لفترات طويلة [لا يتوجب على المقدسيين من حملة الجنسية الإسرائيلية البرهنة على أن القدس "محور حياتهم" للمحافظة على وضعهم القانوني].

كما ألغت السلطات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية وفق قانون دخول إسرائيل لانتهاكهم "الالتزام الأدنى بالولاء لدولة إسرائيل".

واستخدم هذا الإجراء لأول مرة ضد ٤ من أعضاء حماس المنتخبين في المجلس التشريعي الفلسطيني عام ٢٠٠٦، كما أصدرت السلطات، بعد تشرين الأول ٢٠١٥، قرارا يعطي المبرر لسحب إقامة الأفراد المتهمين بالاعتداء الجسدي على إسرائيليين وضد أسر المشتبه بهم.

وأشارت المنظمة إلى أن إلغاء إقامات الفلسطينيين من القدس الشرقية، الذين من المفترض أن يكونوا محميين في ظل الاحتلال الإسرائيلي بموجب "اتفاقية جنيف الرابعة"، كثيرا ما يجبرهم على مغادرة الإقليم الذي يعيشون فيه. ويشكل هذا ترحيلا قسريا عندما يتسبب بالنزوح إلى أجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وترحيلها عندما يحدث إلى خارج البلاد. ولا تسمح اتفاقية جنيف بهذا تدابير إلا على أساس مؤقت و"لأسباب عسكرية

حتمية"، مشيرة إلى أن عدم الحفاظ على القدس كـ "محور للحياة" لا يفي بالمعايير التقييدية للاتفاقية.

وقالت المنظمة: يمكن أن يشكل ترحيل أي جزء من سكان الأراضي المحتلة أو نقلهم قسراً، جرائم حرب بموجب "نظام روما الأساسي" لـ "المحكمة الجنائية الدولية". ويمتد الحظر المفروض على النقل القسري إلى ما هو أبعد من قيام قوة عسكرية مباشرة بنقل تجمع سكاني خاضع لسيطرتها، ليصل إلى الحالات التي تقوم فيها القوة العسكرية بتعقيد وزيادة مشقة حياة السكان لدرجة اضطرابهم فعلياً للترحيل. ويحمي قانون حقوق الإنسان أيضاً الحق في ترك البلاد والعودة إليها بحرية.

كما يحظر القانون الإنساني الدولي صراحة، على سلطة الاحتلال إجبار من هم تحت احتلالها على التعهد بالولاء أو الإخلاص لها.

وفي قرار صدر في آذار ٢٠١٧، قضت "محكمة العدل العليا" الإسرائيلية بأن فلسطينيي القدس الشرقية يتمتعون "بوضع خاص"، باعتبارهم "سكان البلاد الأصليين"، ينبغي للسلطات أن تأخذه في الحسبان عند تحديد وضعهم.

وتماشياً مع الحظر الصارم للقانون الدولي على التشريد القسري أو الترحيل، تضيف المنظمة، فعلى السلطات الإسرائيلية منح سكان القدس حق الإقامة المؤهلين له، بوصفهم سكان أراضٍ محتلة، وكذلك بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ينبغي ألا يضطر الفلسطينيون إلى الحصول على الجنسية في ظل الاحتلال لتأمين وضعهم وحقوقهم.

وقالت ويتسن: "كجزء من سعيها إلى توطيد أغلبية يهودية في القدس، تجبر السلطات الإسرائيلية الفلسطينين المقدسين على العيش كأجانب في منازلهم، وتبقى إقامة الفلسطينين سارية طالما أنهم لا يمارسون حقهم في السفر إلى الخارج للدراسة أو العمل، أو الانتقال إلى الحي غير المناسب، أو الحصول على إقامة في بلد آخر".

..والمحكمة الاسرائيلية العليا: قرار سحب هويات النواب المقدسين باطل:

لاحقاً، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية، الأربعاء، ٩/١٣، قراراً يقضي ببطان قرار وزير الداخلية الإسرائيلي السابق بسحب هويات نواب القدس ووزيرها الأسبق [النائب الأسير محمد أبو طير، والنائب الأسير أحمد عطون، والنائب محمد طوطح، والوزير الأسبق، خالد أبو عرفة].

وأكد القضاة خلال الجلسة أن وزير الداخلية ليس له صلاحية سحب الهويات بذريعة عدم الولاء للدولة أو بذريعة التوجهات السياسية، وبالتالي تم ابطال القرار، مع وقف تنفيذه لمدة ٦ أشهر.

خالد أبو عرفة أوضح على صفحته على "الفيسبوك" أن قرار المحكمة وقف تنفيذ قرارها لـ ٦ أشهر إنما قصد منه منح الجهات الاسرائيلية المختصة هذه الفترة لإعادة إصدار قرار جديد ضد النواب المقدسين يستند إلى معايير معتبرة، وكأنها [المحكمة] توحى للنياحة

الاسرائيلية التوجه إلى الكنيست لإصدار قانون بهذا الشأن، حتى يكون لوزير الداخلية عندئذ صلاحية، من المحتمل أن ندخل معها في دّوامة جديدة مع النيابة وكذلك المحكمة، ملتمساً للمحكمة بإصدار قرار يقضي برفع النواب إلى منازلهم إلى حين صدور قرار جديد.

أما تعليق المحامين على القرار كما أوضح أبو عرفة فهو أنه وحتى في حالة إصدار قانون كنيست خاص، فإن ذلك يجب ألا يسري بأثر رجعي كما هو معتبر.

كان وزير الداخلية الاسرائيلي الاسبق قرر عام ٢٠٠٦ بسحب هويات النواب الثلاثة والوزير الأسبق، عقب انتخابات المجلس التشريعي ، بحجة عدم "الولاء لاسرائيل" ثم تم اعتقالهم وعقب انتهاء محكوميتهم عام ٢٠١٠ تم مصادرة وثائقهم الثبوتية ومطالبتهم بمغادرة المدينة، وحينها اعلنوا اعتصامهم المفتوح داخل مقر الصليب الأحمر في حي الشيخ جراح بمدينة القدس، حتى تم اعتقالهم عام ٢٠١٢.